

Distr.  
LIMITED

A/C.2/49/L.34  
18 November 1994  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة



الدورة التاسعة والأربعون  
اللجنة الثانية  
البند ٨٨ (أ) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي:  
التجارة والتنمية

الجزائر\*: مشروع قرار

التجارة الدولية والتنمية

\* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

### إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية<sup>(١)</sup> والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع<sup>(٢)</sup> وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات<sup>(٣)</sup> وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً<sup>(٤)</sup> والتزام كرتاخينا<sup>(٥)</sup> وجدول أعمال القرن ٢١<sup>(٦)</sup>، ومختلف الاتفاقات التي توفر إطاراً شاملاً لسياسة النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة بغية التصدي للتحديات الإنمائية في التسعينات،

وإذ تشير إلى قرارها ١٩٩٥ (د - ١٩) المؤرخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤، بصيغته المعدلة<sup>(٧)</sup>، بشأن إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ليكون جهازاً من أجهزة الجمعية العامة، وقرارها ١٨٣/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بشأن الدورة الثامنة للمؤتمر، وقرارها ٥٥/٤٨ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ بشأن التجارة الدولية والتنمية،

وإذ تلاحظ التقدم الذي أحرزه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تنفيذ نتائج دورته الثامنة، ولا سيما مساهمته، في إطار ولايته، في التجارة والتنمية، والإنمائية،

وإذ تؤكد أهمية وجود نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح، ويستند إلى قواعد ومنصف وآمن وغير تمييزي ويتسم بالشفافية ويمكن التنبؤ به،

- 
- (١) القرار د/١٨ - ٣، المرفق.
  - (٢) القرار ١٩٩/٤٥، المرفق.
  - (٣) القرار ١٥١/٤٦، المرفق، الفرع ثانياً.
  - (٤) "تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً، باريس، ٣-١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠" (A/CONF.147/18)، الجزء الأول.
  - (٥) انظر: "أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الثامنة، التقرير والمرفقات (TD/364/Rev.1) (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.II.D.5)، الجزء الأول، الفرع ألف.
  - (٦) "تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢" (A/CONF.151/26/Rev.1) (المجلد الأول والمجلد الأول/Corr.1 والمجلد الثاني والمجلد الثالث والمجلد الثالث/Corr.1)، (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبات)، المجلد الأول: "القرارات التي اتخذها المؤتمر"، القرار ١، المرفق الثاني.
  - (٧) انظر القرارات ٢٩٠٤ (د - ٢٧) و ٢/٣١ ألف وباء و ٣/٣٤.

وإذ تؤكد أيضا ضرورة تهيئة بيئة اقتصادية دولية ملائمة، ولا سيما وجود نظام مالي دولي مساعد ومستقر، من أجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي ونمو الاقتصاد العالمي، وبخاصة تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة في البلدان النامية،

وإذ ترحب بنجاح اختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي أجرتها لجنة المفاوضات التجارية في اجتماعها الوزاري في مراكش بالمغرب في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وإذ تلاحظ أن بمستطاع اتفاقات جولة أوروغواي<sup>(٨)</sup> أن تساهم في النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية،

وإذ تدرك أن الدول النامية قد ساهمت بقدر كبير في نجاح جولة أوروغواي، ولا سيما بقبولها تحديات إصلاحات وتدابير تحرير التجارة،

وإذ تدرك أيضا أن عمليات التكامل الاقتصادي دون الإقليمي والإقليمي المفتوحة فيما بين البلدان النامية يمكنها أن تضيف دينامية كبيرة على التجارة العالمية وأن تعزز احتمالات التجارة والتنمية لجميع البلدان،

وإذ تعرب عن قلقها بشأن ما قد يترتب على تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي من آثار معاكسة محتملة قد تلحق بأقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية،

وإذ تعرب أيضا عن قلقها بشأن ما قد يترتب على تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي من آثار معاكسة محتملة تلحق بالبلدان الأفريقية والبلدان الجزرية النامية والبلدان التي تعتمد إلى حد كبير على صادرات السلع الأساسية الأولية والبلدان التي تعتمد إلى حد كبير على الأفضليات التجارية،

وإذ تشدد على أن من شأن الوصول إلى التكنولوجيا ونقلها، بما في ذلك التكنولوجيا السليمة بيئيا، بشروط تفضيلية وتيسيرية، أن يؤثر بشكل إيجابي على القدرة التنافسية للبلدان النامية،

---

(٨) الصكوك القانونية التي تتضمن نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، المبرمة في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤، المجلد الأول.

١ - تحيط علماً بتقريري مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الثاني والجزء الثاني المستأنف من دورته الأربعين<sup>(٩)</sup> والجزء الأول من دورته الحادية والأربعين<sup>(١٠)</sup> وتطلب إلى جميع الدول أن تتخذ الإجراءات الملائمة لتنفيذ نتائج هاتين الدورتين؛

٢ - تشدد على أهمية متابعة ورصد تنفيذ السياسات والتدابير المتضمنة في التزام كرتاخينا التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثامنة التي عقدت في كرتاخينا ده إندياس بكولومبيا في الفترة من ٨ إلى ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٢؛

٣ - تلاحظ أن البيان الختامي الذي يتضمن نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ينص على معاملة البلدان النامية معاملة خاصة وتفصيلية؛

٤ - تشدد على أهمية تنفيذ الاتفاقات الواردة في البيان الختامي الذي يتضمن نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف تنفيذًا عاجلاً وتاماً. وتحث جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، على عرض الاتفاق المنشئ للمنظمة العالمية للتجارة على سلطاتها المختصة كيما تنظر فيه، وذلك بغية الإسراع باعتماده وفقاً لإجراءاتها الوطنية وبقصد دخوله حيز النفاذ بحلول ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ أو في أقرب وقت مبكر بعد ذلك قدر المستطاع؛

٥ - تشدد أيضاً على الحاجة الماسة إلى تحرير التجارة وتحسين فرص وصول جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، إلى الأسواق بغية تحقيق النمو الاقتصادي العالمي والتنمية المستدامة لفائدة جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية؛

٦ - تؤكد ضرورة مواصلة تقييم تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي لكفالة زيادة الوصول إلى الأسواق وتوسيع التجارة العالمية لتشمل جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية؛

٧ - تشجب أي محاولة لتجاوز أو تقويض التدابير المتعددة الأطراف المتفق بشأنها لتحرير التجارة وذلك من خلال اللجوء لإجراءات من جانب واحد علاوة على الإجراءات المتفق عليها في جولة أوروغواي وتشجب استخدام الشواغل البيئية والاجتماعية لأغراض حمائية؛

(٩) الوثائق الرسمية للجمعية العامة: الدورة التاسعة والأربعون، الملحق رقم ١٥ (A/49/15)، المجلد

الأول.

(١٠) A/49/15 (المجلد الثاني).

٨ - تؤكد أهمية إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نموا بغية تعزيز مشاركتها الكاملة في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وتؤكد أهمية الالتزامات المتصلة بالتدابير الخاصة والتفضيلية للتحفيز من أية آثار معاكسة تترتب على تنفيذ جولة أوروغواي؛

٩ - تؤكد أيضا أنه ينبغي للبلدان الافريقية أن تستفيد من نتائج جولة أوروغواي، كما تؤكد ضرورة تقديم مساعدات تقنية إلى البلدان الافريقية لتمكينها، في جملة أمور، من تقييم الآثار المترتبة على الوثيقة الختامية التي تتضمن نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات المتعددة الأطراف، وتمكينها من تحديد التدابير التي يتعين اتخاذها لتخفيف النتائج العكسية المحتملة المترتبة على الاتفاقات وتسهيل وصولها إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو؛

١٠ - تحث بشدة البلدان المانحة للأفضلية على تحسين خططها التفضيلية وتدعو استعراض السياسة لعام ١٩٩٥ المعني بنظام الأفضليات المعمم أن يوصي باتخاذ إجراءات ملموسة بهدف إلغاء التآكل المحتمل للأفضلية لصالح البلدان النامية المعنية؛

١١ - تؤكد من جديد الدور الذي يضطلع به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بصفته جهة التنسيق داخل الأمم المتحدة من أجل المعاملة المتكاملة لقضايا التنمية والقضايا المترابطة في مجالات التجارة والمالية والتكنولوجيا والاستثمار والخدمات والتنمية المستدامة، وتطلب إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يواصل القيام بدوره الخاص في ميدان التجارة والتنمية بما في ذلك تحليل السياسات والعمل المفاهيمي وتحقيق التوافق في الآراء، بهدف ضمان الشفافية والاتساق كيما يتسنى جعل السياسات في مجال البيئة والتجارة متداعمة، مع مراعاة العمل الذي تؤديه مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) والمؤسسات المختصة والمؤسسات الاقتصادية الإقليمية الأخرى؛

١٢ - تطلب إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يركز ويكثف مساعداته التقنية في ضوء اتفاقات جولة أوروغواي بهدف زيادة قدرات البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان الافريقية والبلدان النامية الجزرية، كيما يتسنى لها أن تشارك بفعالية في النظام التجاري الدولي؛

١٣ - تطلب إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقدم مقترحات من أجل ترجمة التزامات مراكز الوزارة المتعلقة بأقل البلدان نموا والبلدان المستوردة الصافية للأغذية إلى عمل ملموس.

- - - -